الفصلُ الثَّالث: دراسة الحالة السُّودانيّة

3.1 التنمية الشاملة

قال السيد روبرت هاو آخر حاكم عام للسودان وذلك في حفل أقيم بمناسبة وداعه قبيل مغادرته للبلاد في 1956[43]

((... هذا حفل شعبي، أحسبه إشارة لطيفة وكرماً عظيماً منكم، حيث منحتموني هذه الفرصة لأودّع الناس هنا. تمثل الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري قلب السودان النابض، وعند توديعي للحضور في هذا الحفل، فإنني أضع في مخيلتي وذهني أنني أودع بالفعل كلَّ السودانيين في كافة أرجاء البلاد. إنكم أيها السودانيون شعوب مختلفة في شمال البلاد وجنوبها، وفي غرب البلاد وشرقها. شعوب ذات أصول مختلفة وعادات متباينة. وهذه الإختلافات قد تمثل نقطة قوة، وقد تمثل في ذات الوقت نقطة ضعف. وقد تمثل نقطة قوة إذ أن التنوع يولد حيوية عظيمة، وقد تمثل نقطة ضعف، إذ أنها قد تفضي إلى نزاعات مدمرة. وأود أن ألفت نظركم في كلمتي القصيرة هذه إلى اختلافات شعوب السودان. لقد كان من حسن حظي أن تشرفت بقيادة الحكم في هذه البلاد لأعوام ثمانية كانت هي أخصب سنوات البلاد، وأكثرها غِنىً بالأحداث التاريخية الهامة. وأتيحت لي في سنواتي هنا زيارة كل مناطق السودان عدا منطقة الناصر والبيبور، وإدراك مدى اتساع الإختلافات والفروقات بين شعوب السودان في مناطقه المختلفة إدراكا تامّاً. وأستطيع القول هنا إن هذه الإختلافات والفروقات هي مصدر تحدي كبير للبلاد وحيويتها، وستظل كذلك في ما يقبل من سنوات. وتتطلب مواجهة هذه التحديات التزاما صارما ينبذ الأنانية من أجل تحقيق هدفٍ مشتركٍ هو التّنمية الشاملة للدولة السودانيّة بكل مكوناتها (وأكرر هنا وأؤكد على كل مكوناتها). ولابد من توفُّر أكبر قدر من المهنية والتجرّد وسلامة المقصد عند الجهات الحكومية والإدارية عند مواجهة هذه الإختلافات بين شعوب السودان. ويتطلب حل المشاكل المترتبة على هذه الإختلافات قدراً كبيراً من الحنكة والفهم والتسامح.))

من النادر أن يقدم المستعمر نصيحة قيمة لمستعمرته السابقة ولكن يبدو ان السّيّد روبرت هاو حالة إستثنائية حيث صدق فيما ذهب إليه من تشخيص لتحدي الدولة السودانية المتمثل في التّنوع العرقي الكبير. وهو لم يكتفي بالتشخيص حيث

[43] محمد النجومي (1957). وصايا عظيمة: آخر كلمات السير روبرت هاو آخر حاكم عام للسودان 1956

قدم مقترحاً لمواجهة التحدي متمثلا في التنمية الشاملة. ولكن من الواضح أن مستمعيه أنطبق عليهم قول الشاعر عمرو بن معد يكرب بن ربيعة الزبيدي[44] :

أسمعت لو ناديت حياً... ولكن لاحياة لمن تنادي

ولو نار نفخت بها أضاءت... ولكن أنت تنفخ في رماد

في الأجزاء التالية نقدم مؤشرات قسمة الثروة والسلطة لنبين فرضية غياب التنمية الشاملة بعد نحو 62 عاماً من نصحية السيد روبرت هاو إلى مستمعيه من قادة الإستقلال.

3.1.1 توزيع الثروة

الجدول (3.1) يبيّن مؤشرات التعليم، والصحة، والكهرباء، والمياه، والطرق بالأقاليم المختلفة وفق الإحصاء السكاني الخامس. للتوضيح تم طرح هذه المؤشرات في الخرائط (3.1) إلى (3.5).

الأرقام تبين أن الفجوة الخدمية بين الأقاليم تتراوح ما بين 10% إلى 50% في معظم المؤشرات أي إنها مقدار رقمين (order of two digits) وهذا رقم كبير وفق المعايير الإحصائية .

[44] تنسب ابيات الشعر أيضاً إلى الشعراء: عبد الرحمن بن الحكم بن العاص و بشار بن برد ودريد بن الصمة وغيرهم

الجدول (3.1) : المؤشرات الخدمية[45]

الإقليم	السكان		التعليم	الصحة	المياه	الطرق		القوي العاملة
	نسمة	%	%	عدد الأسرّة	%	كلم	%	%
الخرطوم	7118796	23.9	86	104	79	2616	25.2	24
الشمال	1810569	6.1	89	197	77	2570	24.7	27
الوسط	6471000	21.7	69	75	61	1623	15.6	21
الشرق	4075476	13.7	59	84	36	2078	20.0	28
الغرب	10332106	34.7	58	87	45	1506	14.5	21
الجملة	29807947	100				10393	100.0	

التعليم: نسبة الإستيعاب بمرحلة الأساس
المياه: نسبة الحاصلين على المياه النقية
الصحة: سرير لكل مائة الف من السكان
الطرق القومية والداخلية والفرعية المسفلتة

[45] التعداد السكاني الخامس

الجدول (3.2) يبين توزيع مشاريع التنمية في أقاليم السودان المختلفة. النتيجة تبين إن مصانع الأسمنت تتركز في الشمال ومصانع السكر في الوسط والمحطات الكهربائية الحرارية في الخرطوم وتكاد تنعدم مشاريع التنمية في الشرق والغرب. إن مشاريع التنمية تصحبها كثيراً من الخدمات على سبيل المثال مشروع سد مروي صحبته مشاريع خدمية كبيرة من طرق ومطارات ومرافق صحية ومشاريع زراعية وهذا أمرٌ جيدٌ وفرصةٌ كبيرةٌ لتنمية جزءٍ عزيزٍ من الوطن. على سبيل إنَّ المشروعات المصاحبة لسد مروي من طرق ومستشفيات ومطارات انعكس مردودها الإيجابي على السكان حيث أصبحت الطرق المسفلتة 25% من جملة الطرق في السودان البالغ طولها حوالي 10 ألف كلم وأصبح مؤشِّر الصِّحَّة ضِعف مؤشّر الصحة بولاية الخرطوم كما في الجدول (3.1). النظرية نفسها كانت في مشروع الجزيرة حيث كانت مشاريع التنمية مثل السدود والصناعات التحويلية غيرها. ولكن يجب أن يكون هذا هو الديدن في بقية أجزاء الوطن (كل اجزائه لنا وطن...!). ولكن على النقيض من حالة سد مروي ومشروع الجزيرة إنَّ مشروع النفط بغرب السودان ينتج حوالي 40 مليون برميل في العام (بمعدل 120-100 ألف برميل في اليوم) بقيمة 2 مليار دولار في العام (بسعر 50 دولار للبرميل في المتوسط) . إنَّ هذا يشكل حوالي 20% من ميزانية الدولة البالغة في المتوسط 10 مليار دولار في العام. تمنح الولايات المنتجة للنَّفط 2% فقط من قيمة النَّفط المنتج به ولم يصحبه أيّ مشروع خدمي أو تنموي مثل الطرق أو المرافق التعليمية أو الصحية أو محطات الكهرباء الحرارية أو الصناعات التحويلية بإستثناء مصفاة الأُبيض بولاية شمال كردفان. أضف إلى ذلك الآثار البيئيّة الكبيرة على الإنسان

والحيوان بسبب تلوث الهواء والتربة والمياه [46]. ان مشروع النفط كان فرصة عظيمة لردم الفجوة في التنمية والخدمات بين الولايات المنتجة للنفط وبقية الولايات ولكن على النغيض عمق الفجوة التنموية . على سبيل المثال تعثر قيام محطة كهرباء الفولة بولاية غرب كردفان رغماً عن جدواها الإقتصادية كما تم تعطيل مصفاة أبو جابرة .
إنَّ مبرر الحكومات المتعاقبة لغياب التنمية الشاملة هو نظرية تركيز المشاريع التنموية في المناطق التي تتوافر فيها فرص نمو أكبر، ثم يوزع عائد هذه المشاريع على جميع الولايات[47]. إنَّ النظرية في حد ذاتها هي نوع من العنصرية الخفية التى تُصنَّف بأنَّها أحد أنواع الضعف الأخلاقي وتفتقر إلى المهنية حيث إنَّ فرص نمو المشاريع الإقتصادية ليس حكراً على أقاليم دون الأخرى حيث الموارد المادية والبشرية والسوق متوفرة في كافة أقاليم السودان.

[46] الماء المصاحب للنفط ملوث بالزيت والمواد الكيميائية، له مردوده السالب على التربة والمياه الجوفية والغابات والحياه البرية. إنّ ما يحرق من غاز بحقول النفط السودانية حوالي 90 مليون قدم مكعب في اليوم وهو ما يعادل حوالي 17 الف طن مكافئ من النفط ، هذا يمثل حوالي 0.1% من الغاز المحروق flare في العالم!. إنّ تلوث الهواء من احتراق الغاز المصاحب للنفط له مردورة السالب على صحّة الإنسان والحيوان وعلى المناخ بصورة عامة.

[47] بهاء الدين مكاوي (2010) استراتيجيات إدارة التّنوع الإثني في السودان

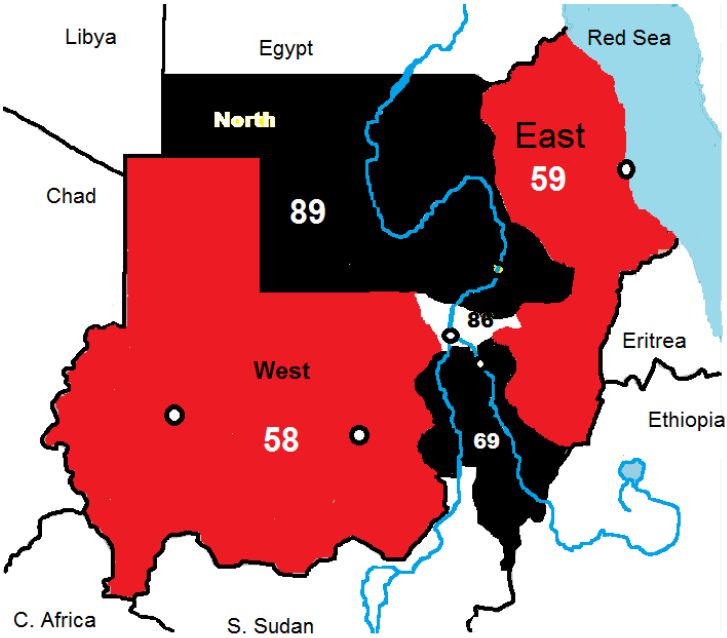

الخريطة (3.1): مؤشر التعليم (المصدر: الإحصاء السكاني الخامس)

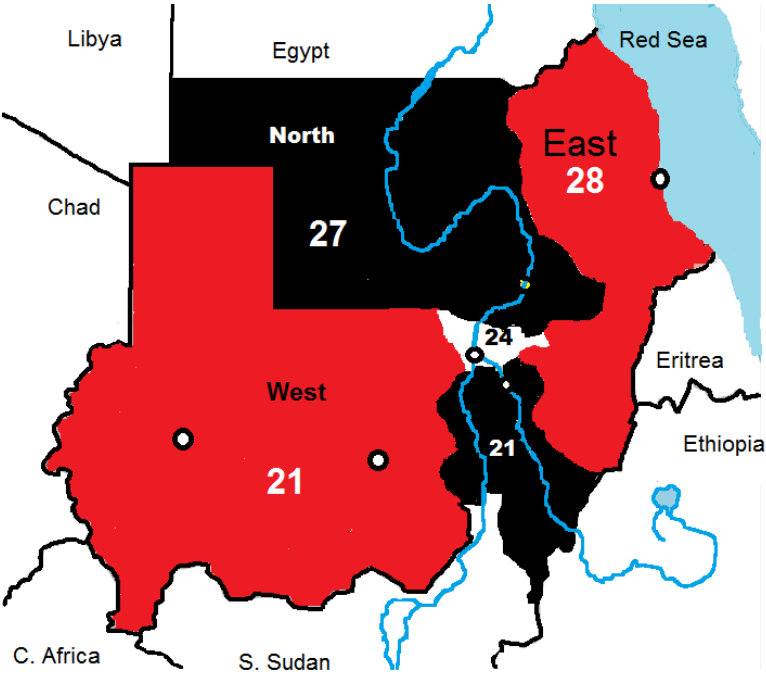

الخريطة (3.2): مؤشر القوى العاملة (المصدر: الإحصاء السكاني الخامس)

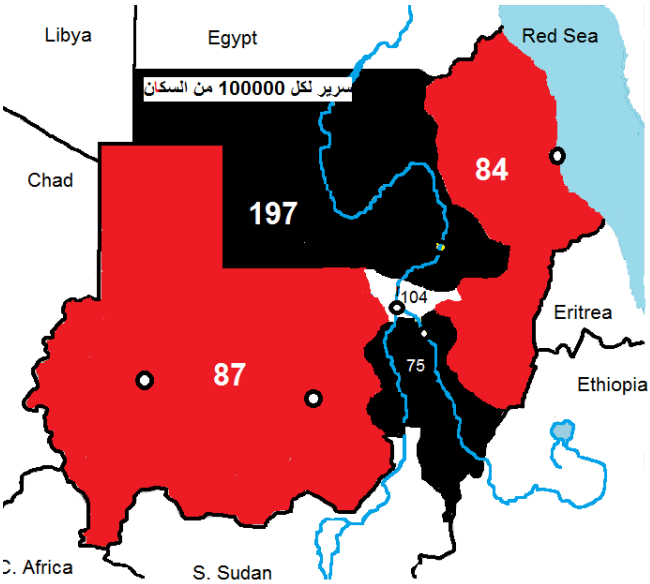

الخريطة 3.3 : مؤشر الصحّة (المصدر: الإحصاء السكاني الخامس)

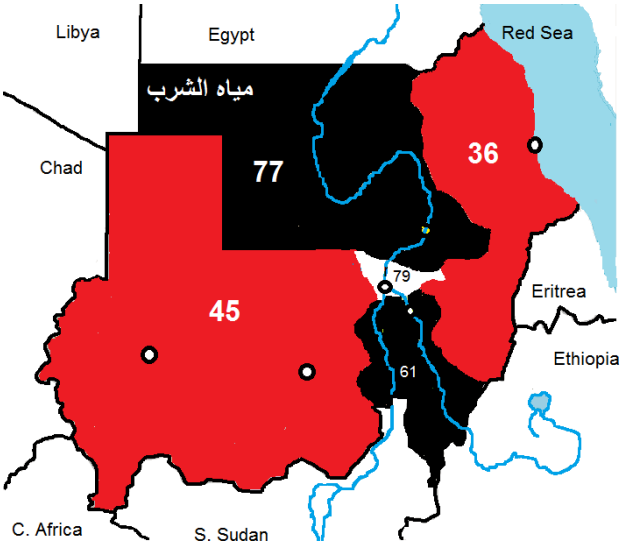

الخريطة 3.4: مؤشر مياه الشرب (المصدر: الإحصاء السكاني الخامس)

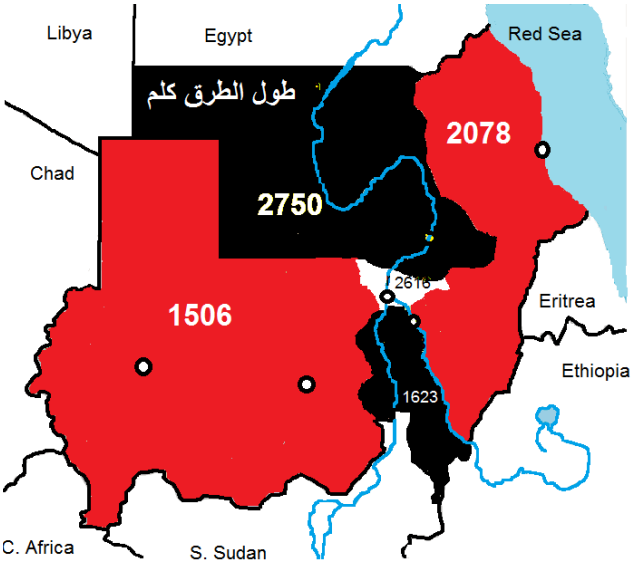

الخريطة 3.5: طول الطرق المسفلتة بالكلم

الجدول 3.2: توزيع المشاريع التنموية بأقاليم السودان المختلفة

المشاريع	الخرطوم	الشمال	الشرق	الوسط	الغرب	توضيح
مصانع الأسمنت		X		X		الوسط: مصنع اسمنت ربك الشمال: مصانع اسمنت عطبرة والتكامل والشمال وبربر والسلام
مصانع السكر			X	X		الوسط : كنانة والنيل الأبيض وعسلاية وسنار والجنيد الشرق: مصنع سكر حلفا الجديدة
محطات الكهرباء المائية	X			X		الوسط : الرصيرص وسنار الشرق: ستيت وخشم القربة الخرطوم: جبل أولياء الشمال: سد مروي
محطات الكهرباء الحرارية	X			X		الوسط: كوستي الخرطوم: بحري وقرّي
مصافي النفط	X				x	الخرطوم: مصفاة الخرطوم الغرب: مصفاة الأُبيض

3.1.2 توزيع السلطة

الجدول (3.3) والخرائط (3.6) و(3.7) تبين توزيع السلطة التنفيذية في مختلف الحقب منذ الإستقلال إلى تاريخيه. لقد تم تصنيف متقلدي الوظائف الدستورية حسب الأصول الجهوية- أي ليس بمكان الميلاد أو الإقامة الحالية وإنّما بالجذور التاريخية. كما أنَّ المناصب الدستورية تم قصرها على الرؤساء ومجلس الوزراء ورؤساء المجالس النيابيّة – لا تشمل وزراء الدولة. هنالك صعوبة في التمييز بين من ينتسب إلى الشمال وإلى الوسط وبالتالي تم النظر إلى نصيب الإقليمين بصورة جمعية. إنَّ أبرز المؤشرات تتلخص في الآتي:

1. رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء 1956-2017: تعاقب على الحكم 15 رئيس جمهورية ورئيس وزراء ينتمون إلى اقليم واحد.
2. مجلس الوزراء 1956-2011: منذ الإستقلال وحتى إنفصال الجنوب في 9 يوليو 2011 كان متوسط المشاركة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء على النحو التالي: الشرق (2%) و الشمال (62%) والوسط (9%) والغرب (10%) والجنوب (17%) من جملة 656 منصباً دستورياً.
3. مجلس الوزراء 2011-2017: منذ انفصال الجنوب في 9 يوليو 2011 وحتى حكومة الوفاق الوطني في مايو 2017 كانت المشاركة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء على النحو التالي: الشرق (6%) والشمال (42%) والوسط (22%) والغرب (30%) من جملة 93 منصباً دستورياً .
4. وكلاء وامناء الوزارة 2017: إنَّ وكلاء الوزراة يتوزَّعون على الغرب (18%) والشرق (12%) والوسط (23%) والشمال (47%).

فيما يلي الخدمتين المدنية والعسكرية لاتوجد قاعدة بيانات دقيقية عن توزيع السُّلطة ولكن في نظر المؤلف إنَّ الوضع في الخدمتين المدنية والعسكرية لا يختلف عمَّا عليه الحال في المناصب الدستورية.

الجدول (3.3): نسب توزيع السلطة في السودان للفترة 1956-2017

فترة الحكم	الشرق	الشمال	الوسط	الغرب	الجنوب	عدد الحقائب
			نسبة المشاركة في السلطة			
1954-1964	1.4	79.5	2.7	0	16.4	73
1964-1969	2.5	67.9	6.2	6.2	17.3	81
1969-1985	3.5	68.7	16.5	3.5	7.8	115
1985-1986	0	70	10	3.3	16.7	30
1986-1989	2.6	47.4	14.7	22.4	12.9	116
1989	0	66.7	0	20	13.3	15
1989-1999	3.1	61.9	9.3	10.3	15.5	194
2005	3.1	31.3	12.5	15.6	37.5	32
المتوسط قبل إنفصال الجنوب	2	62	9	10	17	656
2013	6.3	50	18.8	25		16
2015	7.5	32.5	27.5	32.5		40
2017	5	43	19	32		37
المتوسط بعد إنفصال الجنوب	6	42	22	30		93

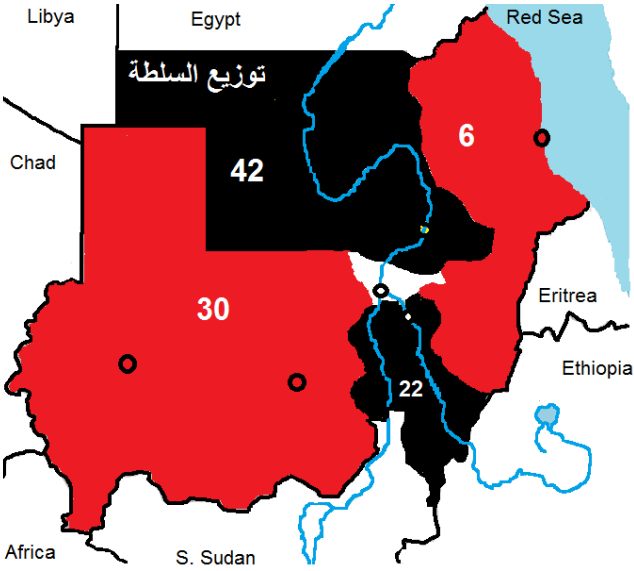

الخريطة 3.6: مؤشر توزيع السلطة

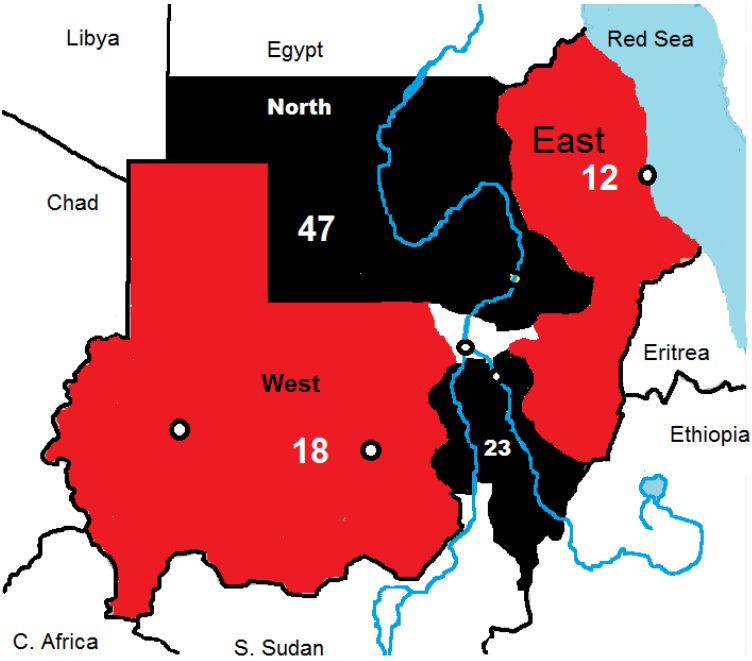

الخريطة (3.7): مؤشر توزيع وكلاء وامناء الوزراة في 2017

3.2 أسباب غياب التنمية الشاملة

هنالك أسباب عدة، أفرزت غياب التنمية الشاملة بالدولة السودانية منها

1. الإستعمار
2. غياب معايير إدارة التّنوع
3. الضعف الفني والأخلاقي المتمثل في سياسة التهميش والتمكين العرقي والعنصرية الخفية للحكومات المتعاقبة
4. الصفات الشخصية لاهل الهامش.

3.2.1 الإستعمار

إنَّ الإستعمار أدرك باكراً أنَّ السودان يتكون من شعوب مختلفة وأن استمراره يتطلب سياسة فرق تسد Divide and Rule وقد نجح في ذلك حيث مَكَّنَ فئات عرقية محددة من الخدمتين المدنية والعسكرية خاصة بعد ثورة اللّواء الأبيض التي كان معظم قادتها ترجع جذورهم إلى عرقيات الهامش. فيما يلي الخدمات على سبيل المثال لقد تأخر إنتشار المدارس ببعض أقاليم السودان إمعاناً في خلق فجوة خدمية وتنموية بين أقاليم السودان تماشياً مع سياسة فرّق تسد. في عشية الإستقلال كانت الفجوة الخدمية والتنموية بين الأقاليم كبيرةٌ جداً. هذا تجلى في برنامج السودنة 1955 حيث تم سودنة حوالي 743 وظيفة كان نصيب الجنوب منها ست وظائف ونصيب دارفور منها صفراً. إنَّ قادة الحكومات الوطنية بعيد الإستقلال هم مخرجات سياسة الإستعمار "فرق تسد" أي أنّهم أبناء العرقيات التي مكَّن الإستعمار لها في السلطة والثروة، ومن الطبيعي أن يكون الإستمرار على ذات السياسة خاصة أنَّ هنالك بقية من جاهلية عالقة في النفوس. إنَّ سياسة التمكين العرقي استمرت في مختلف الحقب إلى اليوم ولا تلوح في الأفق أيّ بادرة لمراوحة هذه السياسية. الإستعمار أيضاً عمد على زرع العنصرية بين أهل

السودان حيث مجد بعض العرقيات وحط من قدر الأخري على سبيل المثال أن القبائل غير العربية لديها أسمائها العريقة مثل الفور والمساليت والزغاوة وغيرها وهنالك ممالك بهذه المسميات سادت في حقب سابقة ولكن على الرغم من ذلك اطلق المستعمر عليها اسم الغرابة لطمس الإسم وتاريخ وثقافة هذه الكيانات الإجتماعية العريقة. من الناحية الأخري تم ربط الأسم "غرابة" بالعنصرية والإستعلاء في إطار سياسة فرق تسد. أن مصطلح غرابة لايختلف عن المصطلحات الآخري مثل الزرقة والجنجويد والجلابة وغيرها ذات الدلالة العنصرية.

3.2.2 غياب إدارة التّنوع

منذ الإستقلال ظلت الأنظمة الديقراطية أو العسكرية ذات الطبيعة الحزبية (التقليدية والليبرالية والإسلامية) المتعاقبة على الحكم على حدٍ سواء تتجاهل إدارة التّنوع والمسألة العرقية ونبذها باعتبارها من قضايا التخلف من جهة ومن الجهة الأخرى نُكران التّنوع وإفتراض أن السودان دولة متجانسة عرقياً من جهة أخرى. على سبيل المثال حُلَّ جهاز الإدارة الأهلية عام 1970 في عهد الرئيس جعفر نميري إمعاناً في تجاهل إدارة التّنوع[48و49]. إن الإدارة الأهلية كان إنشاؤها كآلية متواضعة لإدارة التّنوع أملاً في تطورها. على الرغم من تشخيصها كقضية تخلف لم يكن هنالك خطاب بديل بل لجأت الانظمة المتعاقبة إلى طرح العامل الداخلي مثل التنافس على الموارد الطبيعية كالرعي والزراعة كتفسير عام يكمن وراء معظم

[48] يوسف تكنة (2013). الإدارة الأهلية بدارفور : جدلية السلطة بين المركز والهامش.

[49] أبكر عمر أبكر خليل (2013) الحكم المحلي والإدارة الأهلية فى دارفور قراءة فى الماضي والحاضر

الصراعات العرقية البينيّة في السودان والعامل الخارجي التآمري مثل الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية وطمع دول الجوار في موارد السودان كتفسير لصراع الهامش مع المركز[50]. إنَّ القبيلة لا يمكن الغاؤها بل تنظيمها وإدارتها. إنّ الأمر أعمق من نكران القبيلة بل سعت الانظمة المتعاقبة على استراتيجة هيمنة الدولة. هيمنة الدولة المقصود بها أن تتخذ الحكومة في الدولة من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات العرقية بالنضال والصراع العلني العنيف أمراً لا يمكن التفكير فيه أو القيام به في الأساس. هنالك عدة آليات لفرض سياسة هيمنة الدولة من بينها (1) سياسة الإخضاع (Subjection) وهي إجراءات قصرية مثل الحرب على المجموعات المغاضبة وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة أقلية كانت أو أغلبية، في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأيّة تنازلات للجماعات العرقية وهذا ما يحدث الآن لأهل دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق (2) سياسة العزل (Isolation) وهي سياسة عزل الجماعات العرقية المناضلة في أطر سياسية وجغرافية منفصلة مثل الحكم الذاتي وحق تقرير المصير وهذا ما حدث لجنوب السودان في 9 يوليو 2011 .

إن النَّقيض للتنوع هو فرضية التجانس التي تبنتها نظم الحكم المتعاقبة. إن فرضيّة التجانس أخلّت بميزان توزيع السلطة حيث أفرزت سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية غير متطابقة مع مجتمعها. على سبيل المثال في انتخاب المجالس التشريعية القومية والولائية توزّع المقاعد النيابية بنسب السكان وهذا أمرٌ معياري جيد، ولكن عدم التجانس على مستوى الدوائر الجغرافية ولضعف العملية السياسية،

[50] بهاء الدين مكاوي (2010) إستراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان.

في كثير من الدوائر ساد حكم الأغلبية الميكانيكية والسطوة السياسة للقبيلة في السلطة التشريعة، حيث تجد الدائرة الجغرافية تعج بالتّنوع ولكن حصة الدائرة في جميع المناصب التشريعية على المستوى القومي والولائي والمحلية أو المحافظة من نصيب القبيلة ذات الأغلبية الميكانيكية البيسطة، اى نظام الأكثرية الثابتة أحد أوجة قصور الديمقراطية الليبرالية. أيضاً ربما تكون هنالك قبيلة كثيرة العدد ولكنها موزعة في كثير من المناطق ولا تملك أغلبية في أيّ دائرة- في القسمة النهائية يكون نصيبها صفراً مثال على ذلك الرحل. بحكم نشاطهم الرعوي فهم في حالة تجوال ولا يشكّلون أغلبية في أيّ حَضَر وبالتالي ليس لديهم دائرة جغرافية، النتيجة أن تمثيلهم النيابي لا يتناسب وحجمهم السكاني وغياب صوتهم جعلهم في هامش الهامش حيث مناطقهم تفتقر إلى الخدمات والتّنمية وإرتفاع معدلات الفقر بينهم .

فيما يلي السلطة التنفيذيّة والقضائيّة أيضاً سادت فرضية التجانس في تقلد المناصب الدستورية والمناصب العليا والوسطى في الخدمتين المدنية والعسكرية. في عشيّة الإستقلال "سودنة الوظائف" كانت من نصيب فئات إجتماعية معينة لسبب أنَّ الفئات الأخرى، حينئذٍ لم تنل حظها من التعليم والتّنمية (غياب التّنمية الشاملة) ولم يكن من بين أفرادها من هو مؤهلٌ لبرامج السودنة!. في ظل غياب إدارة التّنوع واستمرار فرضية التجانس بالإضافة إلى سياسة التّمكين العرقي ظلت الخدمتين المدنية والعسكرية على حالها غير متطابقتين مع مجتمعها إلى اليوم . إن سياسة التّمكين العرقي افرزت الفجوة التّنموية الكبيرة حيث ظل اهل الهامش في قاع السلم الإجتماعي يتقلدون المناصب الدنيا في الخدمتين المدنية والعسكرية وكثيرٌ منهم لم يجد حظه في سوق العمل فارتفع معدل البطالة وسطهم ويمتهون المهن الفقيرة فارتفعت مؤشرات الفقر بينهم .

3.2.3 الضعف الفنّي والأخلاقي لنظم الحكم المتعاقبة

هنالك عدة شواهد لفرضية الضّعف الفنّي والأخلاقي للحكومات المتعاقبة.

1. **ضعف الإدارك بمآلات غياب التنمية الشاملة**: على الرغم من إندلاع الحرب في الجنوب عشية الإستقلال إلا أن الدولة السودانية ظلت في حالة نكران دائم لأسباب الحرب وظلت تلجأ إلى العامل الديني كتفسير لحرب الجنوب. وإلى طرح العامل الداخلي مثل التنافس على الموارد الطبيعية كالرعي والزراعة كتفسير عام يكمن وراء معظم الصراعات العرقيّة البينيّة في السودان وفزاعة العامل الخارجي التآمري مثل الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية وطمع دول الجوار في موارد السودان كتفسير للحروب التي قامت على أرضيّة غياب التنمية الشاملة[51] . على الرغم من إداركها لاحقاً ان غياب التنمية الشاملة هى الداعي الرئيس للحرب لم تبذل أي جهد لمعالجة الأختلالات الناتجه بل عمدت إلى التصعيد العسكري الذي إنتهى إلى اكبر مأساة إنسانية في تاريخ السودان وعقد قضية دارفور مما أستدعى التدخل الأممي من خلال بعثة اليوناميد التي تعتبر اكبر بعثية أُممية في التاريخ الحديث. أن قضيه دارفور لم تراوح مكانها وربما يتجاوز سقف مطالبها التنمية الشاملة إلى مطالب اشبه بالتي إنتهي اليها الجنوب.
2. **(الفشل السياسي السوداني في إقامة الدولة الوطنية وإنجاز التنمية المتساوية والعادلة على مستوى القطر**: فالسودان منذ الإستقلال ورث الدولة الكولونيالية بحدودها الإدارية واقتصادها وطريقة الحكم دون أن يحولها إلى دولة وطنية حديثة تحقق الإندماج القومي أو الوحدة في التنوع الثقافي بحيث

[51] بهاء الدين مكاوي (2010) استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان.

يمكن الثقافات المختلفة التي يضمها السودان من أن تعيش انتماءً قوميًا يمثل الحد الأدنى القادر على ربط كل هذه الشعوب من خلال الشعور بالمواطنة الواحدة التي تساوي الجميع بغض النظر عن الأديان أو اللهجات أو الثقافات، وأن تكون هذه العوامل مصدر قوة في الإنتماء للوطن الواحد وليست أدوات فرقة أو اختلافات وخلافات كما يحدث الآن[52].)

3. **الأخذ من فئة ومنح الفئة الأخري:** ذكر البروفيسور محمد هاشم عوض في ورقة قدمها في مؤتمر الفيدرالية في السودن ان حصيلة زكاة الزروع والأنعام للعام المالي 1413 هـ (1992م) تعادل 68% من جملة إيرادات الزكاة في السودان وهي من المناطق الفقيرة نسبياً بينما زكاة عروض التجارة والأموال والدخول والتى تتركز في الولايات الأغني تساوي 32% فقط[53]. وبلغت جملة حصيلة إيرادات الزكاة لولاية الخرطوم والأقليم الأوسط 47% من جملة حصيلة الزكاة. تم الصرف على الولايتين بما يعادل 67% من جملة إيرادات الزكاة في السودان علماً بإن الزكاة يفضل شرعاً عدم نقلها من منطقة الجباية إلى مكان آخر ،إلا اذا لم تتوفر فيها المصارف الشرعية ولكن رغم ذلك يتم صرفها خارج الولايات الفقيرة التي يتم فيها التحصيل الفعلي[54].
4. **العنصرية الخفية** والتهميش والتمكين العرقي التي تمت الإشارة اليها سابقاً.

---

[52] عمر محمد علي محمد (2009). قضية دارفور وأبعادها الجغرافية والسياسية والإقليمية

[53] محمد هاشم عوض. الفيدرالية تحت المجهر في السودان ص 229

[54] ابراهيم محمد سليمان محمد (2012). معايير توزيع الثروة في السودان. سلسلة الدراسات المعمقة (1). معهد ابحاث السلام-جامعة الخرطوم

3.2.4 الصفات الشخصية لاهل الهامش

هنالك عدد من الصفات الشخصية السالبة لأهل الهامش فاقمت أوضاع الدولة السودانية منها:

1. **الأنقسام السياسي:** ان الأنقسام السياسي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الهامش حيث يتوزع الهامش في الكتل السياسية المختلفة ولا يشكلون سنداً عظيماً لحزب سياسي غالب. في الفترات الديمقراطية ظل الهامش موزعاً بين حزب الأمة القومي والحزب الإتحادي الديمقراطي حيث يميل أهل الغرب بصورة غالبة إلى الأوَل والشرق إلى الثاني. أيضاً حينما نشأت الكيانات الجهوية المتمثلة في جبهة الشرق والحركة الشعبية قطاع الشمال والحركات المسلحة اتسمت بذات المتلازمة. أن هذه التنظيمات بيد إنها نشأت على خلفية التهميش إلا ان خطابها السياسي فشل في استقطاب كثيراً من اهل الهامش بل على النغيض دفع بكثير منهم للتحالف مع الانظمة الحاكمة من إجل الحماية السياسية والإقتصادية. ان الوحدة وفق مبادي الديمقراطية التوافقية ربما تكون بديلاً للتشرزم حيث انها تشكل ضغطاً إيجابياً من أجل التنمية الشاملة دون ما اللجو إلى الحرب التى لم تحقق شيئاً عدا منافع شخصية آنية وضيقة .
2. **غياب الرؤيا:** أن قضايا الهامش تم تشخيصها في غياب التنمية الشاملة، ولكن لم تقدم نخب الهامش وكياناته رؤية للحل حيث ظلت تنادي بالعدالة والمساواة دون ما تحديد معيار لذلك. أن هناك عدة اليات مثل الفيدرالية والكنفيدرالية لقسمة الثروة والديمقراطية التَّوافقيّة لقسمة السلطة، ولكن لم تكن هنالك رؤية واضحة بتني أيً من هذه المعايير .

3. **التنازل عن الحقوق طواعية:** إن أهل الهامش ظلوا في تنازل عن حقوقهم المدنية بصورة طوعية. لقد تنازل أهل دارفور عن دوائرهم الإنتخابية لمن هم من خارج الأقليم وغير مستحقين فنياً واخلاقياً بتمثيل الأقليم على سبيل المثال كان ممثل دائرة أُم كدادة بشمال دارفور في البرلمان السوداني الأوَّل هو السيد عبد الله بك خليل[55] وهو من مواطني امدرمان. ان التنازل عن الحقوق يعود إلى الإنتماء الطائفي حيث إنّهم يشكلون قواعد القوي الطائفية الدينيّة وأنَّهم يتبعون توجيهات مرشدهم الديني دون أن يطالبونة بحقوق مدنية أو ديمقراطية[56].

3.3 المردود السَّالب لغياب التنمية الشَّاملة

الآثار السَّالبة التي ترتَّبت على غياب التنمية الشاملة تمثلت في تقسيم السودان إلى دولتين في 9 يوليو 2011 واستمرار الحرب. إنَّ غياب التنمية الشاملة ولَّدا إحساساً عميقاً بالظلم، المحصلة بروز حركات جهوية ذات طابع عرقي بدأت سلمية ولكنها تطورت إلى مسلحة. هذه الحركات شملت كل الهامش الشرق ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ظل السودان في حروب متقطعة منذ الإستقلال في 1956 كأطول الحروب على مستوى العالم إنتهت إحداها بتقسيم السودان إلى

55 رئيس وزراء السودان 1956-1958

[56]الطيب زين العابدين. السبت 2012/9/29 . الديمقراطية التَّوافقيّة طريق الاستقرار في السودان 1" الراية القطرية.

دولتين في 9 يوليو 2011. أشار المؤلف[57] إلى إنَّ عدد ضحايا الحروب السودانيّة يبلغ على الأقل خمس أضعاف جميع الحروب العربية الإسرائيلية (200 ألف نسمة) خلال نفس الفترة، وتنطبق نفس التكاليف النسبية فيما يتعلق بنزوح السكان والدمار المادي والإنفاق المالي. مع ملاحظة أنَّ الدراسة المشار إليها كانت في 1998، حيث نشبت صراعات أخرى بعد هذا التاريخ في دارفور والتي بدورها أفرزت الكثير من الضحايا والنازحين بالإضافة إلى الدمار المادي والإنفاق المالي الذي بدورة أفرز التدهور الإقتصادي حيث بلغت نسبة الذين هم تحت خط الفقر في مجمل السودان حوالي 46%[58] في 2014 وان نسبة البطالة تجاوزت 19% في 2016.

الآثار السالبة للحرب تمثلت في فقدان الأمن وخدمات التعليم والصحة هذا بالإضافة إلى فقدان سبل كسب العيش الكريم وكنتيجة طبيعية نزح كثير من سكان الهامش نحو الخرطوم. على سبيل المثال بسبب النزوح ارتفعت نسبة سكان الخرطوم من 8.8% من جملة سكان السودان في 1983 إلى 24% في 2008 وفق الإحصاء السكاني الخامس وفي المقابل على سبيل المثال إنخفضت نسبة سكان ولايات كردفان من 15% إلى حوالي 12% لنفس الفترة الزمنية[59]. ايضاً إرتفعت معدلات الهجرة غير الشرعية. إنَّ السودانيون المهاجرين بصورة غير

[57] سعد الدين إبراهيم (1998) التحوُّلات الإجتماعية : مجتمعات التعدد الثقافي والتعدد العرقي، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، العدد 156 ص 103-105 ،

[58] تقرير التنمية البشرية في السودان (2001) وزارة الضَّمان الإجتماعي

[59] صديق أمبدة (2010). التنمية مفتاح السلام في دارفور. مركز دراسات السلام والتنمية - جامعة جوبا ص 111

شرعية ينحدر معظمهم من ولايات الهامش لسبب الفقر حيث أن الهجرة الشرعية أو الأغتراب تحتاج إلى مقدرة إقتصادية.